

Distr.: General  
30 July 2020  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 18 (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل  
للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية  
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية  
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

## التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة 229/73 المعنون "نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار. ويسلط هذا التقرير الضوء على مجموعة من الأنشطة التي نفذتها الدول الأعضاء وشركاء التنمية الدوليين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي للنهوض بالتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. وإضافةً إلى ذلك، يتضمن المرفق تقريراً لرابطة الدول الكاريبية عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.



## أولاً - مقدمة

- 1 - أقرت الجمعية العامة في قرارها 229/73 المعنون "نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، بأن البحر الكاريبي منطقة ذات تنوع بيولوجي فريد ونظم إيكولوجية شديدة الهشاشة وأنها، مقارنةً بسائر النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى، محاطةً بأكثر عدد من البلدان في العالم التي يتسم العديد منها بشدة الضعف بسبب تغير المناخ وتقلب المناخ والظواهر المرتبطة بذلك، ويعتمد اعتماداً شديداً على البيئة البحرية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ورحبت الجمعية بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الكاريبية في سبيل وضع وتنفيذ المبادرات الإقليمية الرامية إلى تشجيع إدارة منطقة البحر الكاريبي على نحو مستدام، وأشارت إلى إنشاء اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي التابعة لرابطة الدول الكاريبية. وفي هذا الصدد، دعت الجمعية المجتمع الدولي إلى العمل مع المنطقة لوضع وتنفيذ المبادرات المناسبة. ودعت الجمعية الرابطة أيضاً إلى تقديم تقرير إلى الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار لتتظر فيه الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين (انظر المرفق).
- 2 - واستند في إعداد هذا التقرير إلى المعلومات المستمدة من البحوث المكتبية والإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية العاملة في منطقة البحر الكاريبي<sup>(1)</sup>.

## ثانياً - الاقتصاد الأزرق ومنطقة البحر الكاريبي الكبرى

- 3 - تغطي منطقة البحر الكاريبي أقل من 1 في المائة من مساحة المحيطات في العالم (2,75 مليون كيلومتر مربع)؛ ومع ذلك، توفر دعماً مباشراً لاقتصادات 37 من البلدان والأقاليم الساحلية والجزرية الصغيرة<sup>(2)</sup>. ويتوقع البنك الدولي أن يحقق حجم اقتصاد محيطات المنطقة نمواً كبيراً في العقود المقبلة، حيث من المتوقع أن تشمل مجالات النمو الرئيسية الأغذية البحرية، ومصادر الطاقة المتجددة البحرية، وخدمات النقل البحري وخدمات البنية التحتية للموانئ، والسياحة، والكربون الأزرق، حيث تجسّد أسعار الكربون بشكل متزايد القيمة الحقيقية لخدمات النظم الإيكولوجية الساحلية.
- 4 - ومن المجالات الناشئة الهامة الأخرى مجال التكنولوجيا الأحيائية البحرية - استخدام الكائنات البحرية للأغراض الصناعية وغيرها من الأغراض التي تتطوي على توليف المركبات وتحديد الخصائص الدوائية. فهذه الموارد البحرية الحية تزخر بإمكانات كبيرة لإعداد أغذية جديدة، ومواد كيميائية حيوية، ومواد أحيائية، ومستحضرات صيدلانية، ومستحضرات تجميل، وأسمدة، ومنتجات لمكافحة الآفات، لسوق التكنولوجيا الأحيائية البحرية في العالم. وإمكانات ذلك كبيرة على وجه الخصوص للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتفرد بمناطقها الاقتصادية الخالصة الشاسعة. ولذلك فإن من المهم أن تنظم البلدان سبل الحصول على الموارد الجينية البحرية المستخرجة من مناطقها الاقتصادية الخالصة واستخدام هذه المواد في المراحل النهائية، وذلك بغية ضمان إتاحة الموارد الوراثية وتقاسم منافعها على النحو المتفق عليه بين

(1) وردت إسهامات من الأرجنتين وكوراساو وغواتيمالا واليابان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات ورابطة الدول الكاريبية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة).

(2) Pawan Patil and others, "Toward a Blue Economy: A promise for Sustainable Growth in the Caribbean" (2) (Washington D.C., World Bank, 2016).

الأطراف، وفقاً لاتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. وتمثل أيضاً الموارد الجينية البحرية ومسألة تقاسم ما توفره من منافع أحد المواضيع التي يُنظر فيها في المفاوضات الجارية المتعلقة بإعداد اتفاق تنفيذي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

5 - ويمثل الاقتصاد الأزرق<sup>(3)</sup> قطاعاً يتجاوز مجموع قطاعات المحيطات كلها: فهو نهج يدعو إلى الإدارة المتكاملة لمساحات المحيطات والمجالات الساحلية والموارد والأنشطة من أجل الدفع قدماً بعجلة النمو الاقتصادي مع إصلاح النظم الإيكولوجية للمحيطات والمناطق الساحلية وحمايتها وإدارتها بفعالية. ومن شأن وضع استراتيجية إنمائية وطنية تسخر أيضاً موارد المحيطات أن تمكن البلدان من تعزيز نموها المستدام، وتنويع اقتصاداتها، وتحسين أمنها الغذائي، ودعم سبل معيشة مواطنيها، وتعزيز ربطها البحري، وخفض تكاليفها المتعلقة باللوجستيات، مما يُحتمل أن يحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد، وبناء قدرة هياكلها الأساسية الساحلية على الصمود. فتلك الاستراتيجيات، عندما يُستند في وضعها إلى مبادئ الإنصاف والتنمية الخفيفة الكربون وكفاءة استخدام الموارد والإدماج الاجتماعي، يمكن أن تساعد في معالجة العديد من الأهداف الواردة في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وعلاوةً على ذلك، عندما تُعَمَّم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في ذلك، تُتاح أيضاً إمكانات كبيرة لبناء مجتمعات محلية أكثر استقراراً ومناعةً واستدامةً.

6 - وقد نظرت معظم بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى في فترة ما في وضع هذه الاستراتيجيات، حيث قامت حكومات كثيرة بالفعل بنشر اللبانات اللازمة لدعمها. وأجريت استثمارات في بعض البلدان لإعداد رأس المال البشري الملائم والأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في المحيطات. ويتمثل التحدي الذي يعترض ذلك حتى الآن في وضع وتنفيذ هياكل فعالة قانونية ومؤسسية لحوكمة المحيطات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكفالة اتباع نهج متماسكة وتعاونية المنحى لتفعيل تلك الخطط، وتمويل تلك الخطة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

7 - ويتطلب تحقيق التوازن بين مصالح مختلف الجهات صاحبة المصلحة في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية اتباع نهج الحوكمة الشاملة المشتركة بين القطاعات والمنسقة. وفي هذا الصدد، تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على الإطار القانوني الذي يجب أن تتفدّ ضمنه جميع الأنشطة التي تجري في المحيطات. فهي توفر اليقين القانوني المتعلق بمدى سيادة الدول أو حقوقها السيادية، واختصاصاتها والتزاماتها، وهو أمر لا غنى عنه لتنمية اقتصاد أزرق مستدام. غير أن الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية، بالنسبة لمعظم بلدان المنطقة، هي أطر مجزأة عموماً، وكثيراً ما تقتصر إلى القدرات الكافية للتنفيذ الفعال.

8 - ولا يمكن تحقيق الفوائد الاقتصادية المستمدة من المحيطات دون الإقرار أيضاً بالدور المحوري للموارد الساحلية والبحرية، وكيفية تأثرها بانعكاسات تغير المناخ وغيره من الآثار البشرية المنشأ، مثل التلوث وفرط استغلال الموارد. وقد توصل تحليل تشخيصي عابر للحدود خضعت له النظم البيئية البحرية الكبيرة

(3) لا يوجد حالياً تعريف موحد لمفهوم الاقتصاد الأزرق. فهناك عدد من المبادئ التي بدأت تظهر ويمكن أن تساعد في توجيه البلدان في تنمية اقتصادها الأزرق وتعزيز تعاونها الإقليمي.

في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي<sup>(4)</sup> إلى أن الأخطار الرئيسية العابرة للحدود التي تهدد البيئة وتؤثر في منطقة البحر الكاريبي الكبرى تتمثل في تدهور الموائل، وتغيير النظام الإيكولوجي على صعيد المجتمع المحلي، ومصائد الأسماك غير المستدامة، والتلوث. وبناءً على ذلك، قامت البلدان المتاخمة لموقع النظم البيئية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي و/أو الواقعة ضمنهما، في عام 2013، باستكمال واعتماد برنامج عمل استراتيجي مدته 10 سنوات للإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة ضمن النظم البيئية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي، وذلك للمساهمة في تحقيق رؤية طويلة الأمد لتهيئة بيئة بحرية صحية في النظم البيئية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي تدرّ المنافع وسبل الرفاه لسكان المنطقة. ويتألف برنامج العمل الاستراتيجي من ست استراتيجيات رئيسية وأربع استراتيجيات فرعية، ويرجى منه أن يسهم بطريقة شاملة ومتكاملة في معالجة المشاكل ذات الأولوية.

9 - ويشكّل بناء القدرات المعرفية والتقنية المتعلقة بالبيئة البحرية لتيسير المشاركة الفعالة في إجراء البحوث، وتوليد المعارف وإعدادها، وللاستعانة على النحو الأمثل بالقدرات الوطنية والإقليمية اللازمة لإدارة موارد المحيطات على نحو مستدام أمراً أساسياً لتنفيذ نهج الاقتصاد الأزرق بنجاح. ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي أن تكفل البلدان أن تراعي برامج التعليم وبناء القدرات ذات الصلة للاحتياجات الحالية والمقبلة في مجالات العلوم البحرية، والبحث، والإدارة، والابتكار، وتطوير التكنولوجيا المتصلة بالمحيطات. كما أن المبادرات ذات الصلة المتعلقة ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية المناسبة، للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي تحديداً، ستكون أيضاً ذات أهمية كبيرة في بناء المعارف والقدرات التقنية المحلية.

10 - وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زالت عدة حواجز رئيسية وثغرات في مجالي الإدارة والسياسة العامة تعوق التقدم فيما يتعلق بالاقتصاد الأزرق في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ومن تلك الحواجز والثغرات محدوديّة الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية في إدارة الموارد البحرية، والفهم المحدود لمبدأ التنمية الاقتصادية الزرقاء، ورداءة سلسلة الإمداد لمصائد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي، التي تزداد تعقيداً بالسياسات والأطر المؤسسية غير الموجهة لدعم سلاسل الإمداد، وهو ما يؤدي إلى هدر فرص الاستثمار والتسويق وتحقيق أقصى قدر من العائدات الاقتصادية المستمدة من منتجات مصائد الأسماك. وفي كثير من الحالات، غالباً ما تكون ركائز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية التي تستند إليها خطط العمل الوطنية للبلدان أو سياساتها المتعلقة بالمحيطات غير محددة تحديداً جيداً، مما يحد من أهمية تلك الوثائق للقطاع الخاص، وهو ما يؤثر على المشاركة ومن ثم على الفرص المتاحة للشركات بين القطاعين العام والخاص، ولتمويل النمو والتنمية المستدامة في قطاع المحيطات. وفي السياق الحالي الذي يتسم بتدنّي النمو في البلدان النامية وارتفاع مديونية العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى، فإن الاستثمارات العامة الكبيرة في الاقتصاد الأزرق يعوقها الافتقار إلى الحيز المالي الكافي والتمويل المتاح بسهولة. وسيتعين طرح أشكال جديدة من التمويل وتعبئة استثمارات رؤس الأموال من القطاع الخاص لتفعيل الاقتصاد الأزرق. وفي هذا الصدد، يجب تهيئة الظروف المواتية اللازمة للحد من المخاطر وجعل الاستثمارات أكثر جاذبية مما هي عليه.

(4) انظر <https://clmeplus.org/app/uploads/2020/04/CLME-PDF-B-2007-Preliminary-TDA-overview.pdf>

### ثالثاً - المشهد السياساتي والمؤسسي للإدارة المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي

11 - بدأت عدة بلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى إعادة النظر في مساراتها الإنمائية، مُركزةً على وضع السياسات التي من شأنها أن تسهم في تنمية مناعتها وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أصبحت الأطر الإنمائية الناشئة تركز أكثر مما كانت عليه على جملة من المجالات منها تنمية المهارات، وزيادة التطور التكنولوجي، وتنويع إنتاج السلع والخدمات، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما تشمل تلك الأطر الاقتصاد الأزرق كوسيلة من وسائل التنويع الاقتصادي.

12 - ووضعت معظم بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى أطراً وطنية متكاملة لسياساتها البحرية ترمي إلى إدارة حيز المحيطات والموارد البحرية فيها على نحو مستدام، بطرق منها تعزيز التنسيق والتآزر على أصدده جميع هيئات تقرير السياسات والوكالات القائمة بالتنفيذ والجهات صاحبة المصلحة. وعلى الرغم من تفاوت حالة تنفيذ تلك الأطر، فإنها تشمل نُهجاً متنوعة، منها الإدارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية، وتوسيع المناطق البحرية المحمية، وترسيم حدود بحرية واضحة، والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، ووضع هياكل أساسية مستدامة، وإعداد مشاريع تجارية وفرص عمل جديدة، والتركيز على الابتكار التكنولوجي، مثل رسم خرائط المحيطات، لأغراض تخطيط السياسة العامة.

13 - ومن الأمثلة على ذلك كوراساو، التي تشمل خططها وبرامجها الوطنية تهيئة مناطق بحرية محمية ووضع خطط لإدارتها، وخطط لإدارة مصائد الأسماك، وتعزيز التشريعات المتصلة بمصائد الأسماك، وتنمية القدرات في مجال التخطيط المكاني البحري، وتمويل خطط الإدارة البحرية. وعززت بليز وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس، من خلال مشروع مرفق البيئة العالمية المعنون "الإدارة المتكاملة عبر الحدودية من الحيد البحري المغمور إلى الشعب لممر الشعب المرجانية لأمريكا الوسطى"، قدراتها الوطنية من أجل الأخذ بنُهج الإدارة الممتدة من الحيد البحري المغمور إلى الشعب المرجانية وتعزيز تعاونها الإقليمي في إدارة ممر الشعب المرجانية الحاجزة لأمريكا الوسطى. وتتيح خطة غرينادا الرئيسية الساحلية للنمو الأزرق فرصاً لتحقيق النمو الأزرق في مصائد الأسماك والاستزراع المائي، والاستزراع النباتي والسلكي، والتكنولوجيا الأحيائية الزرقاء، والبحث والابتكار.

14 - وعلى الصعيد الإقليمي، تشمل المبادرات المتعددة الأطراف البارزة التي توفر الدعم لتخطيط التنمية الفعال مشروع المناظر الطبيعية في المحيط الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، وهو تعاون بين لجنة منظمة دول شرق البحر الكاريبي والبنك الدولي، ينصب فيه الاهتمام على صون وتعزيز قدرة الموارد الساحلية والبحرية على الصمود وتنفيذ السياسات الإقليمية الكفيلة بحفز النمو الأزرق. ويشترك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في تنفيذ أحد مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية يرمي إلى دعم بلدان مختارة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى في وضع استراتيجيات تجارية وسياسات تتعلق باقتصاد المحيطات تقوم على الأدلة وتعتمد على سياسات متسقة. وقد استفادت من المشروع حتى الآن بربادوس وبليز وكوستاريكا. وتعكف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تنفيذ أحد مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية يرمي إلى دعم مساعي جامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا في وضع وتنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية والسياساتية الملائمة اللازمة لنمو اقتصادات قائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات ولجني فوائد اقتصادية من تسخير الإمكانيات الإنتاجية التي يزخر بها حيزها البحري.

15 - وعلى الرغم من أوجه التقدم العديدة التي أُحرزت في مجال السياسة العامة وما يتصل بذلك من تقدم مؤسسي في المنطقة، فإن هناك عدداً من التحديات الرئيسية القائمة، منها محدودية استخدام أدوات التخطيط المكاني لتوجيه عملية اتخاذ القرارات، وتجزؤ الأطر القانونية والمؤسسية أو رداءة تصميمها، والتحديات المتعلقة بالامتثال والتنفيذ على الصعيد الوطني. ويوجد أيضاً افتقار مستمر إلى بيانات وإحصاءات متسقة وقدرة الحكومات على تقييم مواردها الساحلية والبحرية وإدارة هذه الموارد على نحو سليم. وسيطلب اتخاذ قرارات وطنية فعالة بشأن حفظ وإدارة الموارد الساحلية والبحرية إجراء استثمارات كبيرة في البيانات والإحصاءات.

16 - وتؤثر أيضاً محدودية الاستثمارات في البيانات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات في مدى نجاح البلد في اجتذاب استثمارات القطاع الخاص على نطاق أي نشاط اقتصادي مرتبط بمنطقة البحر الكاريبي. كما يندرج حفز استثمارات القطاع الخاص في صميم تعبئة أنشطة الاقتصاد الأزرق. فما لم تُوضع الاستراتيجيات الوطنية الكفيلة بتهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص، فإن هذه الإمكانيات ستظل غير مستغلة. وعلى الرغم مما حققته بعض البلدان من نجاح محدود في الاستفادة من مواردها المحلية واستثماراتها العامة، فإن هناك حواجز كبيرة ما زالت قائمة.

17 - وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، شهدت منطقة البحر الكاريبي الكبرى خلال العقود الثلاثة الماضية زيادة في عدد المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة للبحر الكاريبي. فهناك عدة منظمات إقليمية ودون إقليمية من التي تحظى بقدر معين من المشاركة في إدارة المحيطات ومواردها تعمل في المنطقة وتدعم تلك الترتيبات. كما وُضعت خطط وطنية عديدة ترمي إلى الاستجابة لتلك الالتزامات وللقضايا البيئية البحرية الناشئة، بما في ذلك البرنامج البيئي الكاريبي واتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية كارتاخينا)، واللجنة المعنية بالبحر الكاريبي التابعة لرابطة الدول الكاريبية، ومعاهدة تشاغواراماس المنقحة، وسياسة الجماعة الكاريبية المشتركة لمصائد الأسماك.

18 - وتشكل أيضاً الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف جزءاً هاماً من المشهد السياسي والقانوني لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى. والدول المحاذية للبحر الكاريبي أطراف في عدد من الاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة بإدارة موارد المحيطات. وتشمل الاتفاقات العالمية ذات الصلة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973، في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1978 المتعلق بها، ومرفقاتها الستة.

19 - وتشمل الاتفاقات والصكوك الإقليمية ذات الصلة اتفاقية كارتاخينا؛ والاتفاقية الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي؛ والاتفاق المنشئ للأكلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وسياسة الجماعة الكاريبية المشتركة لمصائد الأسماك؛ والنظام الأساسي المنقح لهيئة مصائد أسماك غرب وسط الأطلسي؛ والاتفاق المنشئ للجنة الفرعية لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة لها؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لحماية وحفظ السلاحف البحرية؛ وبرنامج العمل الاستراتيجي للإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة ضمن مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي. ولمنظمة البحرية الدولية مكتب إقليمي في ترينيداد وتوباغو، وهي تعمل على دعم مذكرة التفاهم بشأن المراقبة من قبل دولة الميناء في منطقة البحر الكاريبي التي توجد أمانتها في جامايكا. بيد أنه يوجد تباين ملحوظ في القدرات بين البلدان على تنفيذ تلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ورصدها بفعالية.

20 - وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في تيسير مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في إدارة المحيطات. وأبرزها المعهد الكاريبي للموارد الطبيعية الذي يركز على مشاركة المجتمعات المحلية في الإدارة البحرية؛ والشبكة الكاريبية لمنظمات صيادي الأسماك التي تشجع تمثيل الصيادين في المسائل الإقليمية المتصلة بمصايد الأسماك في الجماعة الكاريبية؛ ورابطة المختبرات البحرية لمنطقة البحر الكاريبي التي تشكّل منتدى لتبادل المعلومات بين المختبرات.

21 - وبالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد من المشاريع المتعددة الشركاء على نطاق المنطقة تتناول مسائل بحرية محددة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، بما في ذلك الصندوق الإقليمي الكاريبي لإدارة مياه الصرف الصحي التابع لمرفق البيئة العالمية، ومرفق التكيف القائم على النظم الإيكولوجية التابع لصندوق التنوع البيولوجي في منطقة البحر الكاريبي، ومشروع مرفق البيئة العالمية الذي يدمج إدارة المياه والأراضي والنظم الإيكولوجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

## ألف - الأنشطة التي تضطلع بها حالياً الدول الكاريبية والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية الأخرى

### الدول الكاريبية

22 - تشارك عدة دول أعضاء بنشاط في برامج الدعم ضمن منطقة البحر الكاريبي الكبرى، بما في ذلك في أنشطة التعاون التقني، وإقامة الشراكات الاستراتيجية مع الأمم المتحدة أو غيرها من الكيانات العاملة في المنطقة، وتقديم المنح لمشاريع محددة. فعلى سبيل المثال:

- تعتمد الأرجنتين على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتقديم الدعم إلى منطقة البحر الكاريبي. وقد أُقيمت مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة شراكات ينصب فيها التركيز على عدة مجالات ذات أولوية في مسار ساموا، مثل النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام (معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة)، والأمن الغذائي والتغذية (منظمة الأغذية والزراعة)، والصحة والأمراض غير السارية (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والجماعة الكاريبية). والأرجنتين على استعداد لاستكشاف فرص جديدة لإقامات شراكات مع سائر الوكالات الدولية والوكالات العاملة في المنطقة. وأُبرمت أيضاً مذكرات تفاهم مع عدة مؤسسات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، منها رابطة الدول الكاريبية، ومركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، والوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث.

- دأبت اليابان، وهي شريك في التنمية منذ أمد طويل في منطقة البحر الكاريبي، منذ سنوات عديدة على تقديم الدعم المالي والتقني فيما يتعلق بمصائد الأسماك، والحد من مخاطر الكوارث، وتغير المناخ. وفي الآونة الأخيرة، قدم البلد الدعم من خلال الشراكة اليابانية - الكاريبية بشأن تغير المناخ (15 مليون دولار)، التي ترمي إلى تعزيز قدرة بلدان منطقة البحر الكاريبي على الاستثمار في التكنولوجيات المستخدمة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، حسب الأولوية التي أعطيت لها في إجراءاتها المتعلقة بالتخفيف الملائمة وطنياً وخططها الوطنية للتكيف. ويُقدّم الدعم أيضاً للتنمية قطاع مصائد الأسماك في أنتيغوا وبربودا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا؛ وتحسين مرافق ومعدات مصائد الأسماك التي لحقت بها أضرار من جراء إعصار ماريا

في دومينيكا؛ وتقديم الدعم إلى جامايكا لمساعدتها في توفير ما يتصل بذلك من المعدات لتعزيز الأمن البحري والاستجابة للكوارث.

### جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى

23 - تغطي اتفاقية كارتاخينا عدة جوانب للتلوث البحري يجب أن تتخذ الأطراف المتعاقدة بشأنها تدابير محدّدة. وتغطي الاتفاقية، التي صدّقت عليها 25 دولة عضواً في الأمم المتحدة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، البيئة البحرية لخليج المكسيك والبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة للمحيط الأطلسي، جنوب خط عرض 30 درجة شمالاً وداخل مسافة 200 ميل بحري من السواحل الأطلسية للدول الأطراف المتعاقدة. وتواصل وحدة التنسيق الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي أمانة اتفاقية كارتاخينا وبروتوكولاتها، على نحو حثيث تشجيع التصديق على بروتوكولات اتفاقية كارتاخينا والانضمام إليها، والأنشطة المتعلقة بتنفيذ الالتزامات المفروضة بموجب البروتوكولات على المستويين الوطني والإقليمي. وتتاط بالبرنامج الكاريبي للبيئة أيضاً ولاية تعزيز تنفيذ كل من اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وخاصة بوصفها موطناً للطيور المائية، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وجميع بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى أعضاء في هذا البرنامج باستثناء البرازيل.

24 - وتشكّل الشراكات أيضاً جزءاً كبيراً من خطة عمل أمانة اتفاقية كارتاخينا، وذلك لدعم البلدان في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية كارتاخينا. ويجري الاضطلاع بمبادرات التعاون، بطرق شتى منها مراكزه للأنشطة الإقليمية ومن خلال الارتباطات مع مشاريعه التي يمولها مرفق البيئة العالمية. ويشمل بعض هذه المبادرات ما يلي:

- التعاون مع اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي من خلال التزام طوعي يسهم في تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وقد ورد ما مجموعه 2,5 مليون دولار لأنشطة تركز على إدارة المناطق البحرية المحمية وبناء القدرات. وحُشد أيضاً التمويل لتنفيذ أنشطة جديدة بشأن النفايات الصلبة والقمامة البحرية في إطار خطة العمل الإقليمية المستكملة بشأن إدارة القمامة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.
- إبرام مذكرة تفاهم مع مؤسسة المحيطات في تشرين الأول/أكتوبر 2019 لمعالجة رصد وتخفيف تحمّض المحيطات في النظم الإيكولوجية البحرية الرئيسية بالدول الأعضاء في البروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بحماية خاصة لاتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى.
- توقيع مذكرة تعاون بين أمانة الاتفاقية والآلية الإقليمية لمصايد الأسماك في منطقة البحر الكاريبي، بما يسهّل وضع وتنفيذ عدة استراتيجيات مشتركة، منها مراقبة الأنواع الدخيلة المُغيرة البحرية في المنطقة والتخفيف من الآثار الناجمة عنها، مثل رصد تدفق السارغاسوم.
- إنشاء مشروع مدته خمس سنوات، بمبلغ 20 مليون دولار، بعنوان "إدماج إدارة المياه والأراضي والنظم الإيكولوجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي"، وهو مشروع إقليمي متعدد المحاور يستند إلى أعمال المبادرات السابقة الرامية إلى معالجة إدارة الموارد المائية

والأراضي والتنوع البيولوجي، علاوةً على تغيير المناخ في 10 بلدان مشاركة. ويمثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الوكالة المنفّذة الرائدة في المشاريع الفرعية الوطنية والإقليمية.

25 - ويدعم أيضا البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نُهج الاقتصاد الأزرق، والمنع المتكامل للتلوث، والإدارة المتكاملة للتنوع البيولوجي البحري في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وستشكّل الاستراتيجية الإقليمية الجديدة للبرنامج الكاريبي البيئي، التي اعتمدت في عام 2019، أساساً لمواصلة وضع وتنفيذ النهج التي تركز على الاقتصادات القائمة على المحيطات ونُهج الاقتصاد الأزرق. وستوفر دعماً أكثر تكاملاً للأطراف المتعاقدة لمساعدتها في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية كارتاخينا والبروتوكولات الملحقة بها والالتزامات الإقليمية والعالمية ذات الصلة. ومن خلال زيادة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، علاوةً على إقامة الروابط مع الأطر الإقليمية والعالمية، سوف يتصدى البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو أكثر فعالية للتحديات التي تواجه البيئة البحرية والساحلية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وسيعزز تحقيق النتائج في إطار خطط عمله لفترة السنتين.

26 - ويسهم البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمةً واسعة النطاق في مجالات إدارة المعارف، والاتصالات، والتوعية، والاتصال في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ومن الأمثلة البارزة على ذلك "كتاب أبيض عن طحالب السارغاسوم - نقشي السارغاسوم في منطقة البحر الكاريبي: التحديات والفرص والوضع الإقليمي" و"عدة منشورات عن التلوث البحري، منها منشور عام 2019 المعنون "التلوث البحري في منطقة البحر الكاريبي: التعجيل بالقضاء على النفايات"، وهي ثمرة لشراكة تعاونية بين البنك الدولي وأمانة اتفاقية كارتاخينا ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي ومركز علوم البيئة ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويقدم المنشور تقييماً لحالة التلوث البحري وآثاره في منطقة البحر الكاريبي وتوصيات لتعزيز قدرة المنطقة على الصمود وهي تنتج نحو نهج الاقتصاد الأزرق.

27 - وعلى سبيل المثال، وضعت غواتيمالا، من خلال مشاركتها في أعمال البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة وطنية للتصدي للانسكابات الهيدروكربونية، توجه إجراءات البلد في حالة حدوث انسكاب نفطي في بيئته البحرية. ويشارك البلد أيضاً في المشروع الإقليمي لإدارة مياه الصرف الصحي الذي يتولى الصندوق الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لمرفق البيئة العالمية تنفيذه، وينصب فيه التركيز على بناء القدرات الوطنية من أجل تحسين إدارة مياه الصرف الصحي. وفي هذا الصدد، تم توجيه الدعم في مجال القدرات للحكومات المحلية لغرض تصميم وتطوير نظم معالجة المياه المستعملة المنزلية.

28 - وفي إطار مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي التابع لمرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدم أمانة اتفاقية كارتاخينا الدعم اللازم لإنشاء آلية دائمة لتنسيق السياسات وخطة تمويل مستدامة لحكومة شؤون المحيطات. وقد طُلب إلى الأطراف المتعاقدة تقديم آرائها في إمكانية استضافة الأمانة للألية (من المقرر تقديم رد إلى وحدة تنسيق المشاريع التابعة للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي في الربع الأول من عام 2020). ويجري إعداد استراتيجية للحد من آثار الأحمال الغذائية الزائدة على النظم الإيكولوجية البحرية في منطقة البحر الكاريبي والنظام الإيكولوجي البحري الكبير المحاذي للرصيف البرازيلي الشمالي. وهي استراتيجية تحدد المجالات التي ينبغي اتخاذ إجراءات ذات أولوية عالية بشأنها للتصدي لتلوث المغذيات، بما في ذلك أكثر أنواع النظم الإيكولوجية تضرراً منه، علاوةً على الأنواع التي تخلف آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على المنطقة.

### جهود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى

29 - تواصل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقديم الدعم لبلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى فيما تبذله من جهود في مجال بناء القدرة على الصمود، وذلك بطرق منها إعداد تطبيقات متنقلة لتحسين الإنذار المبكر والسلامة في البحر، وتقييم مدى قابلية قرى الصيد الساحلية للتأثر بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف المنظمة حالياً على تنفيذ مشروع يموله مرفق البيئة العالمية بعنوان "التكيف مع تغير المناخ في قطاع مصائد الأسماك في شرق البحر الكاريبي" للفترة 2017-2020، يرمي إلى زيادة القدرة على الصمود والحد من قابلية التأثر بآثار تغير المناخ في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في سبعة بلدان في شرق البحر الكاريبي (أنتيغوا وبربودا، وترينيداد وتوباغو، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا).

30 - وسعيًا إلى زيادة الوعي بالآثار الناجمة عن تغير المناخ ومدى القابلية للتأثر به وفهمها، وُضع إطار إقليمي لتقييم التأثير والقدرات. والإطار مفيد أيضا لدعم تنفيذ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة. ودعمت المنظمة أيضا إدراج الاعتبارات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث في سياسة الجماعة الكاريبية المشتركة لمصائد الأسماك. ونتيجة لذلك، قامت عدة بلدان منذ ذلك الحين باستعراض سياساتها وخطتها وتشريعاتها المتعلقة بمصائد الأسماك، وذلك من أجل تضمينها الاعتبارات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث.

31 - وتساهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشكل مكثف في إدارة المعارف في المنطقة. وينصب تركيزها في ذلك على التوعية بشأن العلوم الحالية التي تقوم عليها دراسة طحالب السارغاسوم، وإقامة شبكات المعارف الكفيلة بإجراء مزيد من البحوث المتعلقة بالسارغاسوم والعمل مع البلدان والشركاء المحليين والإقليميين لوضع خطط التخفيف المرتبطة بذلك.

32 - وعن طريق هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي، نُفذت أنشطة تعاونية مع الآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك ومنظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وذلك لإسداء المشورة العلمية اللازمة لوضع سياسات وخطط إدارية سليمة لتحقيق التنمية المستدامة للموارد البحرية. ومن بين القضايا التي حظيت باهتمام خاص في عام 2019 إدارة تجمعات السُرء؛ والحفظ الفعال والإدارة المسؤولة والتجارة في المحار الملكة، والأسماك الطائرة، وسمك الأربيان، وأسماك القاع؛ والاستخدام المستدام الأجهزة الراسية لتجميع الأسماك؛ وتهئية ظروف عمل لائقة في مصائد الأسماك التجارية الصغيرة النطاق.

33 - وساهمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تعزيز الاقتصاد الأزرق في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع بعدة أنشطة تتعلق بتحسين سلاسل الإمداد، وتحسين القوانين والأطر السياساتية المتعلقة بمصائد الأسماك، وتحسين معدات وتكنولوجيا صيد الأسماك، وإنشاء منظمات الصيادين وتعزيزها، وتحسين نُظم وعلوم جمع البيانات. وفي تموز/يوليه 2019، تم إقرار خطة عمل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المنطقة وردعه والقضاء عليه، وسيبدأ تنفيذها قريباً.

### جهود الاتحاد الدولي للاتصالات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى

34 - تنصب جهود الاتحاد الدولي للاتصالات على الاتصالات في حالات الطوارئ في منطقة البحر الكاريبي. فمبادئ الاتحاد التوجيهية المتعلقة بالخطط الوطنية للاتصالات في حالات الطوارئ أُعدت

لمساعدة السلطات الوطنية ومقرري السياسات على وضع إطار واضح ومرن وسهل الاستعمال لدعم شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل إدارة الكوارث وإتاحة مواصلة استخدامها. ويمكن استخدام المبادئ التوجيهية لوضع خطط طوارئ تكون مصممة خصيصاً لحالات الطوارئ الناجمة عن الأخطار الطبيعية. وستضع سانت لوسيا في عام 2020 أول خطط وطنية للاتصالات في حالات الطوارئ في منطقة البحر الكاريبي. وقد وُضعت المبادئ التوجيهية من خلال عملية تشاورية شاركت فيها جهات متعددة من أصحاب المصلحة، منها الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات وكيانات من القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علاوةً على الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ.

35 - ويعتزم الاتحاد الدولي للاتصالات أن يستهل مشروع "البحر الذكي" في عام 2020. ويركز المشروع على صغار الصيادين المعرضين لآثار تغير المناخ والذين يعانون من أوجه ضعف أخرى، بما في ذلك الفقر والحرمان من التكنولوجيا الرقمية. ومن شأن مجموعة أدوات "البحر الذكي" أن تقلل من المخاطر التي تواجه صغار الصيادين في رحلاتهم التي تتجاوز نطاق خدمات الاتصالات ومع محدودية المعلومات البيئية التي يمكن اتخاذ قرارات منقذة للأرواح على أساسها. وستحقق ذلك باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ستكون لها فائدة إضافية تتمثل في تعزيز إلمامهم بمهارات التكنولوجيا الرقمية. وسينظر المشروع في طبيعة قابلية صغار الصيادين للتضرر في البحر ونطاق هذه القابلية؛ وتحديد القيود والاعتبارات المنطبقة؛ والتفكير في وضع استراتيجيات التخفيف والتصدي؛ وتقييم التكنولوجيات التقليدية والناشئة؛ وتصميم مجموعة أدوات ملائمة للسياق وإظهارها على نحو تعاوني؛ وتقييم مجموعة الأدوات التجريبية بمضاهاتها مع مجموعة من المعايير المتعلقة بالقابلية للاستخدام وللتنوع والاستدامة. وينطوي بناء القدرات والتعاون المؤسسي على أهمية محورية للمشروع. فرغم أن المستفيدين الرئيسيين منه هم الصيادون أنفسهم، فإنه سيسهم في نقل المعارف بين الوكالات الشريكة على نطاق تخصصات وقطاعات متعددة في منطقة البحر الكاريبي وخارجها.

36 - وقد ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية السياسات الوطنية المتعلقة بإدارة نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية نتيجة لتزايد حجم الأجهزة الإلكترونية والكهربائية التي يُعثَر عليها في البحر. ففيما يتعلق بمنطقة البحر الكاريبي، وضع الاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع الاتحاد الإذاعي الكاريبي، سياسات نموذجية في مجالات المعايير البيئية وإدارة نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية وإعادة تدويرها، مع التركيز بصفة خاصة على أجهزة التلفزيون والهواتف المحمولة والحواسيب. وتتناول هذه السياسات النموذجية ما يلي تحديداً: (أ) تحدد آليات لمراقبة استيراد و/أو إنتاج الأجهزة غير المتطابقة مع معيار التلفزيون الرقمي المختار أو التي لا تتضمن أجهزة الموالفة للتلفزيون الرقمي؛ و (ب) إفساح المجال لإجراء عمليات رشيدة وسليمة بيئياً لإعادة تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية والتخلص منها بوسائل مأمونة، بما في ذلك أجهزة التلفزيون التي لم تعد صالحة للتشغيل بعد التحول الرقمي.

### جهود برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى

37 - أكد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) من جديد دعمه لخطة العمل التي اعتمدها اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي. وقد عزز موتل الأمم المتحدة ما يقدمه من دعم، بما في ذلك

المساعدة المالية والتقنية وفي مجال بناء القدرات، إلى البلدان الكاريبية ومنظماتها الإقليمية في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة العمل بالتعاون مع رابطة الدول الكاريبية.

38 - ويواصل موئل الأمم المتحدة أيضاً استعمال نفوذه في مجال الدعوة وإعداد الخطط من أجل التعجيل بتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، وقد تولّى قيادة عملية تشاركية استمرت عاماً لوضع استراتيجية منطقة البحر الكاريبي لتحسين أحوال المستوطنات العشوائية. وتستند هذه الاستراتيجية، التي أُعلن عن انطلاقتها خلال الدورة العاشرة للمنتدى الحضري العالمي، المعقود في أبو ظبي في شباط/فبراير 2020، إلى خطة العمل دون الإقليمية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في منطقة البحر الكاريبي. وهي تعزز التنمية الحضرية الشاملة والقادرة على الصمود، وتسهم في تحقيق الهدف 11-1 من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

39 - ويقدم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى أنتيغوا وبربودا، وبليز، وجامايكا، ودومينيكا، وسانت لوسيا، وهايتي بتقييمه لمدى قابلية مستوطناتها البشرية للتأثر بتغير المناخ ووضع استراتيجيات وخطط للتصدي بصورة منهجية للمخاطر وأوجه الضعف المتعلقة بتغير المناخ. ويدعم الموئل أيضاً تعبئة التمويل الدولي لتنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط من خلال مشاريع ملموسة ترمي إلى تحسين قدرة السكان الذين يعيشون في المدن والمستوطنات البشرية على تحمّل تغير المناخ.

#### جهود فرع لوجستيات التجارة التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى

40 - في إطار مشروع المساعدة التقنية الذي يضطلع به فرع لوجستيات التجارة التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بعنوان "بناء قدرات البلدان النامية على التحول إلى نقل البضائع المستدام"، يدعم الفرع البلدان في وضع حلول مستدامة واستراتيجيات تمويلية في مجال نقل البضائع وإعدادها وتنفيذها. ومن بين النواتج البارزة للمشروع وضع استراتيجية منطقة البحر الكاريبي المستدامة لنقل البضائع، واقتراح إنشاء مرصد إقليمي مستدام للوجستيات في منطقة البحر الكاريبي (للموانئ والنقل البحري) وعقد حلقة عمل في مجال بناء القدرات للسائقين في جامايكا لتنفيذ ممارسات القيادة الإيكولوجية، بشراكة مع الإدارة الكندية للموارد الطبيعية.

41 - وفي الوقت الراهن الذي يشهد تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبالنظر لتأثيرها في الاقتصاد العالمي، فإن ضمان سلامة نظم النقل المستدامة وسلاسل الإمداد وبناء القدرة على التصدي لحالات التعطيل (في وجه الجائحات وتغير المناخ والتحديات العالمية الأخرى) يكتسب أهمية بالغة لجميع الاقتصادات، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومما سينطوي على أهمية أساسية في هذا الصدد تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، واستحداث أدوات مخصصة لجمع البيانات ورصد الأداء، وتيسير الحصول على التمويل اللازم لتحسين الهياكل الأساسية والخدمات في مجال النقل، وإتاحة إمكانية الوصول إلى مركز التجارة الدولية والتكنولوجيات النظيفة، بطرق منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

42 - ويقوم الأونكتاد حالياً، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبدعم مالي من حكومة ألمانيا، بتنفيذ مشروع "هياكل النقل الأساسية المقاومة للمناخ لتحقيق التجارة والسياحة والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (2019-2020)"، الذي يستفيد من الأعمال ذات الصلة السابقة، ويشمل منهجية قابلة للنقل من أجل المساعدة في التخطيط للتكيف وتقييم مخاطر الفيضانات في الموانئ والمطارات في جامايكا وسانت لوسيا.

43 - وفي مجال إدارة المعارف، نشر الأونكتاد في عام 2020 تقريراً بعنوان "آثار تغير المناخ والتكيف على الهياكل الأساسية للنقل الساحلي: تجميع للسياسات والممارسات"، أُعدَّ للمساعدة في وضع سياسات تكيف وتدابير فعالة للاستجابة. ويتناول التقرير بتفصيل الدروس المستخلصة في إطار العمل الذي اضطلع به الأونكتاد على مدى السنوات العشر الماضية ويشير إلى أن استراتيجيات التكيف الناجحة يتعين أن تستند إلى أطر قانونية وتنظيمية قوية يكون من شأنها أن تساعد في الحد من تعرض الهياكل الأساسية للنقل الساحلي لمخاطر تغير المناخ و/أو قابلية تأثرها بها، وتساعد في بناء قدرة هذه الهياكل على الصمود.

#### أنشطة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي

44 - يرد في مرفق هذا التقرير بيان مفصل لأنشطة اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تنسيق المشاريع والأنشطة الرامية إلى الحفاظ على البحر الكاريبي، وانصب تركيزها على تنشيط عملها الرامي إلى تطوير مفهوم "المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة"، ووضعت نصب أعينها تحقيق هدف تعيين منطقة البحر الكاريبي بهذه الصفة في نهاية المطاف.

#### باء - الآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة

45 - وجهت الدعوة إلى اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة أول الأمر في الاجتماع الوزاري لبلدان منطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في عام 1997 بشأن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أنشئت اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي تحت رعاية رابطة الدول الكاريبية في عام 2006 واعتُبرت بمثابة الآلية المكلفة بمتابعة الهدف المتمثل في اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

46 - وأي تقييم للآثار المالية المترتبة على ذلك سيتوقف على جملة من العوامل أولها صياغة تعريف دقيق للمفهوم، ولنطاق تطبيقه، ولوضعه القانوني في القانون الدولي، ولتقييم للآثار المراد أن تنشأ عنه، استناداً إلى خطط أساس محددة سلفاً. وعلى نحو ما ذكر بتفصيل في التقارير السابقة للأمين العام، فمن الضروري دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تجرى في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، إلى جانب الصكوك الدولية الأخرى المعتمدة من أجل تنفيذ مبادئها العامة أو تطويرها<sup>(5)</sup>. ولم تتمكن رابطة الدول الكاريبية من التقدم في هذا العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فهذا العمل لا يزال جارياً بالنسبة للرابطة (انظر المرفق).

#### جيم - خلاصة

47 - خلال فترة السنتين الحالية، واصلت الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي الكبرى العمل بصورة تعاونية خدمة لموردها المشترك وهو البحر الكاريبي. وقد لقيت دعماً في جهودها من المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات الشريكة، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص. وتتناول جهودها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وغالباً ما تشمل مكونات خاصة ببناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد نهج قائم على النظام الإيكولوجي في حالات كثيرة، مما أتاح النظر في

(5) A/65/301، الفرع الثالث.

الآثار التراكمية للمسائل والتحديات البيئية على البيئة البحرية الكاريبية وأتاح لمن يتولى رسم السياسات العمل على صعيد جميع القطاعات من أجل إدارة الأنواع والموائل، والأنشطة الاقتصادية، والاستخدامات المتضاربة، واستدامة الموارد.

## تقرير اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي التابعة لرابطة الدول الكاريبية عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 229/73

### أولاً - مقدمة

- 1 - يُعد البحر الكاريبي بحراً شبه مغلق، وهو النظام الإيكولوجي البحري الكبير الأكثر تعقيداً في العالم من الناحية الجيوسياسية. ويعزى ذلك إلى أنه يجمع أكبر عدد من البلدان في أضخم نظام إيكولوجي بحري كبير في العالم وأكبر عدد من الحدود البحرية الموجودة في أي نظام إيكولوجي بحري كبير في العالم. ويُعد البحر الكاريبي التراث المشترك لشعوب منطقة البحر الكاريبي الكبرى<sup>(1)</sup>. إنه منطقة بحرية هشة ومعقدة تتقاسمها بلدان متباينة في أحجامها ومراحل تقدمها في التنمية المستدامة. ويعتمد سكان هذه البلدان على البحر لتحقيق التنمية، ويستمدون منه هويتهم الثقافية. وفي سياق تزايد الآثار الضارة لتغير المناخ، تعد الحوكمة البحرية مما لا غنى عنه للإدارة المستدامة، التي يمكن أن تكفل حفظ واستخدام البيئة البحرية وما يرتبط بها من خدمات النظم الإيكولوجية للأجيال الحالية والمقبلة.
- 2 - ولا يمكن تحقيق إدارة هذا الحيز الجغرافي الكبير والحفاظ عليه إلا بحوكمة المحيطات على نحو متماسك. فحوكمة المحيطات جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة.
- 3 - وقد وُضع تصور اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي لتعزيز الحفاظ على المحيطات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى وحفظها وحمايتها، من خلال التنسيق والتعاون الإقليميين. ومن الأهداف الرئيسية لتلك الآلية، التي أُنشئت برعاية رابطة الدول الكاريبية، السعي إلى الاعتراف بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.
- 4 - ورغم أن تنشيط اللجنة جرى في عام 2015، فإن رؤية السعي إلى الحصول على مركز منطقة خاصة بدأت قبل عقدين من انطلاق مبادرة البحر الكاريبي. ويؤكد إنشاء هذه اللجنة التزام الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية بحفظ البحر الكاريبي وحمايته. وهي تعمل، منذ ذلك الحين، على تنسيق الجهود المبذولة لتحقيق أهدافها.
- 5 - ويوجز هذا التقرير التقدم المحرز في الفترة من عام 2018 إلى عام 2020 نحو تنفيذ القرار 229/73، مع الإشارة إلى الفقرات 5 و 6 و 7 و 22 و 26.

### ثانياً - خطة عمل ماناغوا للفترة 2019-2021

- 6 - في آذار/مارس 2019، اجتمع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في رابطة دول الكاريبي، وكذلك الأعضاء المنتسبون إليها، في ماناغوا، حيث وافقوا على إعلان ماناغوا ووضعوا خطة عمل جديدة للفترة 2019-2021.

(1) تُعد المناطق الساحلية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى مناطق معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ البشري المنشأ، لا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية البالغة الشدة مثل الأعاصير، بالنظر إلى العدد الكبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي تحتضنه.

7 - وقد اعترف إعلان ماناغوا، تحت شعار "توحيد الجهود في منطقة البحر الكاريبي لمواجهة تغير المناخ"، بأهمية الإجراءات المتخذة للتصدي لتغير المناخ وآثاره على بلدان المنطقة وأقاليمها؛ وأكد على أهمية منطقة البحر الكاريبي كرصيد مشترك لشعوبها؛ وأقرّ بضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى وبرزخ أمريكا الوسطى؛ وشددوا على ضرورة تعزيز عمليات تقرير السياسات العامة وإدارة الموارد اللازمة للمشاريع المستدامة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من خسائره وأضراره، وكذلك تعزيز القدرة على الصمود؛ واعتمدوا خطة العمل لفترة الثلاث سنوات 2019-2021، وأصدروا تعليماته إلى المجلس الوزاري لضمان تنفيذها؛ وأقروا بالدور الاستراتيجي الذي تؤديه رابطة الدول الكاريبية.

8 - وقد شمل برنامج عمل اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، الذي وُضع في إطار خطة عمل رابطة الدول الكاريبية للفترة 2019-2021، الإجراءات والمشاريع التالية:

#### الإجراءات:

- الاعتراف بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة
- النسخة 2,0 من تقرير مبادرة تقييم النظام الإيكولوجي لمنطقة البحر الكاريبي
- الندوة الإقليمية الثانية للجنة المعنية بالبحر الكاريبي
- التحديث الجاري لقاعدة بيانات اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي

#### المشاريع:

- مشروع أحواض أسماك الشعاب المرجانية الكاريبية (التخفيف من آثار تغير المناخ على الشعاب المرجانية في منطقة البحر الكاريبي: توليد وانتشار أسماك الشعاب المرجانية الصخرية والقنافذ ذات الأشواك الطويلة لاستعادة الشعاب المرجانية إلى طبيعتها)
- مشروع طحالب السارغاسوم للمستحضرات الصيدلانية البيولوجية
- مشروع السواحل الرملية
- مشروع إدارة المواد البلاستيكية والمواد البلاستيكية الدقيقة
- مشروع معالجة مياه الصرف

### ثالثاً - تعميق التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين

9 - أقرّ إعلان ماناغوا بالموارد التقنية والمالية التي تقدمها الدول الأعضاء، والأعضاء المنتسبون، والمراقبون المؤسسون، والدول التي لها مركز مراقب، والمنظمات التي لها مركز مراقب، والأطراف الفاعلة الاجتماعية، ورحب بالدعم المقدم لتنفيذ خطة العمل لفترة الثلاث سنوات 2019-2021.

10 - وفي إطار تنفيذ الرابطة للولاية المنوطة بها بشأن "التشاور والتعاون والعمل المنسق على الصعيد الإقليمي"<sup>(2)</sup>، كثفت الرابطة تعاونها مع الشركاء الإقليميين والدوليين بشأن المسائل المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بهدف التوصل إلى حلول فعالة ومستدامة للتخفيف من ظاهرة الاحترار العالمي والآثار الضارة الأخرى لتغير المناخ، وكذلك آثاره على الدول الأعضاء في الرابطة.

11 - وتضم رابطة الدول الكاريبية 25 من الدول الأعضاء و 10 أعضاء منتسبين و 28 بلدا بصفة مراقب. وبالإضافة إلى الشراكات القائمة مع البلدان المانحة، مثل كوريا الجنوبية وتركيا وهولندا، لتنفيذ مشاريع اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي، تعمل الرابطة، من خلال مديريتها للتعاون وتعبئة الموارد، مع حكومات الإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وصربيا. وتتضمن الشراكات التي شكّلتها الرابطة مزيجاً من الموارد المالية والتقنية وموارد بناء القدرات لأعضائها.

12 - وقد بذلت الرابطة جهوداً كبيرة للتصدي للتهديد المتفشي الذي تشكّله أعشاب السارغاسوم البحرية. ففي حزيران/يونيه 2019، شاركت الرابطة في اجتماع رفيع المستوى بشأن أعشاب السارغاسوم البحرية في كانكون بالمكسيك، إلى جانب عدة بلدان في المنطقة، من بينها بليرز، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وغيانا، وكوبا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس. وأسفر الاجتماع عن تعيين الرابطة كواحدة من وكالات التنسيق الإقليمية الرئيسية لمسألة أعشاب السارغاسوم البحرية.

13 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نسقت الرابطة أعمال التخطيط والتنفيذ المتعلقة بالمؤتمر الدولي الأول بشأن السارغاسوم، الذي عُقد في غواديلوب. وكان الاجتماع، الذي ترأسته حكومة فرنسا، ثمره لجهود تعاونية بين عدة شركاء إقليميين ودوليين، منهم الاتحاد الأوروبي، والمجلس الإقليمي لغواديلوب، والجمعية الإقليمية للمارتينيك، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. وقد أتاح المنتدى فرصة لدراسة وتبادل وجهات النظر والخبرات بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بأزهار السارغاسوم، بما في ذلك منشؤها وتكوينها البيولوجي؛ وآثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ والأساليب المالية والتقنية المتاحة؛ والتقنيات والابتكارات المستخدمة في جمعها وتدويرها. ومن النتائج الهامة التي تمخضت عن المؤتمر توقيع أكثر من 20 بلداً في منطقة البحر الكاريبي على الإعلان المتعلق بالسارغاسوم، وبرنامج عمل بشأن السارغاسوم يتضمن، باعتباره أحد المنجزات المستهدفة، إنشاء مركز للرصد والإنذار في منطقة البحر الكاريبي.

14 - وشاركت رابطة الدول الكاريبية في الاجتماع المعني بالنظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي، الذي عُقد في بنما في الفترة من 29 تموز/يوليه إلى 1 آب/أغسطس 2019، وحضره أكثر من 65 مشاركاً من 23 بلداً و 12 منظمة إقليمية ودولية. وكان الهدف من الاجتماع هو أن تجري بلدان منطقة النظم البيئية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والرصيف البرازيلي الشمالي تقيماً للخيارات المتاحة لإنشاء آلية التنسيق اللازمة لحوكمة المحيطات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى لحماية النظم الإيكولوجية البحرية من أجل تجنب ازدواجية الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات الإقليمية.

(2) اتفاقية إنشاء رابطة دول منطقة البحر الكاريبي، المادة الثالثة (1994).

## رابعاً - المشاريع الجارية للجنة المعنية بالبحر الكاريبي

15 - يركز المشروع الرئيسي للجنة والرابطة، المعنون "تقييم أثر تغير المناخ على السواحل الرملية لمنطقة البحر الكاريبي"، المشار إليه في تقرير الأمين العام لعام 2018 (A/73/225)، على بناء قدرة البلدان الأعضاء في الرابطة لكفالة صمود سواحلها من خلال تنسيق وتحسين رصد التحات وارتفاع مستوى سطح البحر. وقد أُطلق المشروع في عام 2017 بمساهمة قدرها 4 ملايين دولار قدمتها الوكالة الكورية للتعاون الدولي.

16 - ويحصل المشروع أيضاً على الدعم المالي من تركيا، التي مولت مرحلته التمهيديّة ومن هولندا التي يسّرت مشاركة الأعضاء الهولنديين المنتسبين إلى رابطة الدول الكاريبية فيه.

17 - وفي الفترة بين عامي 2018 و 2020، تم تشغيل المشروع في تسعة بلدان هي: أنتيغوا وبربودا، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، وهابتي. وفي إطار العنصر 2 (التدريب)، تلقى أكثر من 25 شخصاً من أخصائي السواحل من تلك البلدان أكثر من 200 ساعة تدريب في مجال الرصد الساحلي. واستُضيفت الدورات التدريبية في الجامعة البحرية الدولية وفي الشواطئ الساحلية بمدينة "بونتا شامي" و "كولون" في بنما. وبالتعاون مع المعهد الكوري لعلوم وتكنولوجيا المحيطات، شارك علماء إقليميون أيضاً في مؤتمرين دوليين بشأن السواحل في جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية.

18 - وفي عام 2018، أنشئ فريق استشاري تقني في إطار المشروع، يتألف من خبراء إقليميين ومهندسين وعلماء من بربادوس، وبيورتوريكو، وكوبا، وغواديلوب. وعمل كل خبير مع بلد أو ثلاثة من البلدان المستفيدة وقدم توجيهات تقنية إلى ممثلي جهات التنسيق الوطنية. ويعمل الفريق بصفته الهيئة الاستشارية التقنية الأولية لفريق المشروع. وبالإضافة إلى هؤلاء الخبراء الخمسة، فإن وزارة العلوم والتكنولوجيا في كوبا، المنسق التقني للمشروع، هي أيضاً عضو في الفريق الاستشاري التقني.

19 - وعُقدت خمسة اجتماعات للفريق الاستشاري التقني في كوبا وترينيداد وتوباغو عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي. وبمساعدة من الفريق الاستشاري التقني، وضعت البلدان المستفيدة تسع خطط وطنية لرصد السواحل وتوسع قوائم بالمعدات، وذلك لتلبية الاحتياجات التي تتفرد بها في مجال الرصد الساحلي. وقام الفريق الاستشاري التقني أيضاً بدور لجنة الاختيار فيما يتعلق بالعنصر 4 من المشروع.

20 - ويتقدم المشروع، بفضل قوائم المعدات تلك، نحو التنفيذ الكامل للعنصر 3 (إنشاء شبكة إقليمية للرصد). وفي إطار هذا العنصر، سيقوم المشروع بشراء وتسليم معدات بقيمة إجمالية قدرها 450 000 دولار إلى البلدان المستفيدة في الربع الثالث من عام 2020.

21 - ويجري أيضاً تنفيذ العنصر 4 (مشاريع إعادة تأهيل الشواطئ). وقد مُنحت ثلاثة بلدان عقد تنفيذ المشروع، بما في ذلك دليل مفصل لإعادة تأهيل الشواطئ لتحسين موقع شاطئ واحد. وبدأت المرحلة الأولى من عملية الاختيار في تموز/يوليه 2019 بدعوة إلى تقديم مقترحات بين البلدان المشاركة. ثم أعدّ الفريق الاستشاري التقني قائمة تصفية بأسماء خمسة بلدان (أنتيغوا وبربودا، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وغواتيمالا، وكوستاريكا). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، زار الخبراء كل بلد من البلدان الخمسة لمواصلة تقييم مقترحاتها والتحقق مما قدمته من معلومات. وفي كانون الثاني/يناير 2020، اختار الفريق الاستشاري

التقني البلدان الثلاثة الأخيرة (أنتيغوا وبربودا، وبنما، وترينيداد وتوباغو). وسيحصل كل بلد من البلدان الثلاثة على حوالي 250 000 دولار لتغطية تكاليف الدراسات وأعمال إعادة التأهيل.

22 - وزادت شراكة رابطة الدول الكاريبية مع مشروع CARIB-COAST Interreg المتعلق بمنع المخاطر الساحلية من نطاق مشروع السواحل الرملية وتوافر التدريب المتخصص وبناء القدرات للبلدان المشاركة في المشروعين. ويركز مشروع CARIB-COAST Interreg على تعزيز نمذجة التحات الساحلي ودعم اتخاذ القرار لدى فئة الأعضاء الفرنسيين المنتسبين إلى رابطة الدول الكاريبية، وهي المارتينيك، وغواديلوب، وسانت مارتين.

23 - وانضمت إلى المشروع أيضا مؤسسات أخرى في منطقة البحر الكاريبي، منها معهد الشؤون البحرية (ترينيداد وتوباغو)، وجامعة جزر الهند الغربية مجمعي مونا وسانت أوغسطين، ووحدة حماية السواحل التابعة لوزارة الأشغال والنقل في ترينيداد وتوباغو، ومركز الأنشطة الإقليمية للبروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بحماية خاصة.

24 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، شاركت رابطة الدول الكاريبية في الاجتماع الأول لمشروع CARIB-COAST مع الشركاء المذكورين، الذي عُقد في كينغستون. وخلال الحدث، تبادل الشركاء المذكورون آراء والخبرات، واقتروا المجالات المحتملة للتعاون بحلول عام 2020، وأعربوا عن اهتمامهم بتنظيم حلقات عمل تقنية في مجالات شتى مثل التصوير. وأجريت أيضا زيارات ميدانية إلى المختبر البحري التابع لجامعة جزر الهند الغربية، الكائن في بورت رويال، في باليسادوس؛ وشاطئ هيلشاير الشعبي؛ وميناء كينغستون.

25 - وبالإضافة إلى مشروع السواحل الرملية المذكورين، استفاد الأعضاء الهولنديون المنتسبون من المشروع. وقدمت هولندا التمويل لعضوين هولنديين منتسبين للمشاركة في مشروع السواحل الرملية (كوراساو وسانت مارتين).

26 - وللتعجيل بتنفيذ المشروع، اجتمع موظفو هيئة DECS، بدعم تقني مقدم من كوبا، مع جهات الاتصال والوكالات المحلية في كوراساو وسانت مارتين في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وخلال تلك الزيارات، حدد الخبير الكوبي الوضع ومعدات الرصد اللازمة للبلدين، وزار عدة شواطئ شعبية متضررة من التآكل الساحلي. وقُدمت التقارير المعنية إلى سفارة هولندا، وجهات التنسيق، ومسؤولي الوزارات المحلية في كوراساو وسانت مارتين.

27 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، بدأت رابطة الدول الكاريبية إجراءات طرح العطاءات واستأجرت خدمات شركتين لشراء معدات الرصد الساحلي وتسليمها إلى البلدان المذكورة أعلاه. وتُقدَّر قيمة المعدات بمبلغ 73 000 دولار.

28 - وتبذل حاليا الجهود لاستكمال الموقع الشبكي للجنة المعنية بالبحر الكاريبي. ومن المتوقع أن يكتمل المشروع، الذي وُضع تصور له في عام 2016، في الربع الثالث من عام 2020. وسيشكّل الموقع الشبكي بوابة إلكترونية ستضم الهيكل الأساسي لبنك البيانات التابع للجنة المعنية بالبحر الكاريبي. وستكون إحدى المساهمات الأولى في بنك البيانات المتعلقة برصد السواحل والمقدمة من البلدان المشاركة في مشروع السواحل الرملية.

## خامسا - التعيين كمنطقة خاصة: تعريف منطقة البحر الكاريبي باعتبارها منطقة خاصة

29 - منذ التقرير السابق، لم يعقد الفريق العامل أي اجتماعات بسبب تغيير جهات التنسيق القطرية. ولا تزال الرابطة واللجنة ملتزمين بإعادة تفعيل اللجان الفرعية في هذا العام وبدء برنامج العمل نحو تعيين المنطقة منطقة خاصة.

30 - ويكتسي التوصل إلى توافق داخلي في الآراء فيما بين الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية والأعضاء المنتسبين إليها بشأن تعريف مفهوم "المنطقة الخاصة" أهمية بالغة لحصولها على وضع المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة. ويتعين أن تحدد اللجنة، بدعم من لجانها الفرعية القانونية ولجانها الفرعية العلمية والتقنية، مفهوم "المنطقة الخاصة"، مع التأكيد على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وأن تقرّ بأوجه الترابط بينها.

31 - ويجب أن يُحدد مفهوم المنطقة الخاصة بوضوح الآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على فكرة اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، مع عدم الإخلال بالقانون الدولي ذي الصلة بالموضوع ومراعاة الآراء التي تعرب عنها المنظمات الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية.

32 - وستُستهل الدعوة إلى تعيين جهات تنسيق جديدة في الربع الثاني من عام 2020. وسيُطلب إلى أعضاء رابطة الدول الكاريبية تعيين ممثلين للعمل في اللجنة الفرعية القانونية واللجنة العلمية والتقنية.

33 - وفي الربع الثالث من عام 2020، من المتوقع أن تبدأ اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعتين للجنة المعنية بالبحر الكاريبي العمل المبيّن في القرار 229/73 بتعيين خبراء قانونيين وعلميين من جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

34 - ومن المتوقع أن يشمل برنامج عمل اللجنتين الفرعيتين بحثاً بشأن الاتفاقات العالمية والإقليمية القائمة<sup>(3)</sup> التي يُعتبر الأعضاء في الرابطة أطرافاً فيها، والتعاريف القائمة لمفهوم "المنطقة الخاصة"<sup>(4)</sup>، وأوجه القصور الموجودة في تلك الاتفاقات ومستوى تصديق الدول الأعضاء عليها.

35 - ومن المتوقع أن تقوم اللجنة الفرعية القانونية بما يلي: (أ) قيادة البحوث المتعلقة بالمفاهيم القانونية الحالية بشأن المناطق الخاصة، ولا سيما تلك التي تنطبق على منطقة البحر الكاريبي؛ و (ب) النظر في العناصر المفاهيمية لـ "المنطقة الخاصة" في الصكوك الدولية ذات الصلة، وتحديد سبل توسيع نطاق هذه العناصر لتشمل مفهوم المنطقة الخاصة في سياق التنمية المستدامة و/أو تطبيق عليه.

36 - وستقدم اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بحثاً علمياً دعماً للرأي القائل بأن منطقة البحر الكاريبي فريدة، علاوة على رغبات الدول الأعضاء بشأن إدارة البحر الكاريبي. ويجب أن تعكس تلك التطلعات جهوداً متضافرة سعيًا إلى الإدارة المتكاملة لمنطقة البحر الكاريبي وتشمل آلية تستند إلى المشاركة وبناء توافق الآراء بدلاً من التركيز على الإجراءات العقابية.

(3) يتعلق الأمر على وجه الخصوص باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى وبروتوكولاتها، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن، واتفاقية التنوع البيولوجي.

(4) المرفق الخامس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (المنظمة البحرية الدولية)، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية كارتاجينا (البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).

- 37 - وسيُدرج مشروع تعريف للمنطقة الخاصة يتضمن جميع الاعتبارات المبينة أعلاه في التقرير المقبل لفترة السنتين، الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، المزمع عقدها في عام 2022.
- 38 - وخلال هذه العملية، ستجري اللجنة المعنية بالبحر الكاريبي مشاورات مع الهيئات المختصة، مثل البرنامج الكاريبي للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (الوكالة المنفذة للبروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية الملحق باتفاقية كارتاخينا) وممثلين عن أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومصرف التنمية الكاريبي.
-